قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (6) لسنة (2015م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 15 ربيع الاول 1436 هجرية الموافق 1/6/ 2015 ميلادية

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أميـن معروف الجنـد — " " " "
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — " " " "
4. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل — " " " "
5. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت — " " " "

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من المحبشي للتجارة والوكالات

ضد

المؤسسة العامة للكهرباء – منطقة الحديدة بشأن المناقصة رقم (2014/20) الخاصة بتوريد عدادات سنجل فاز قدرة 80 أمبير

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: بتاريخ 2014/12/2م تقدم الشاكي بعريضة شكوى إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للكهرباء – منطقة الحديدة تضمنت الاعتراض على إرساء المناقصة المذكورة على عطاء اعلى سعرا من عطائه، وأفاد أنه استلم رسالة من الجهة تضمنت إرساء المناقصة على شركة المجد، وهو يتقدم بتظلمه واعتراضه على قرار الإرساء كون عرض السعر المقدم منه أقل من عرض الشركة التي تم الإرساء عليها كما أن المواصفات الفنية المقدمة منه مطابقة للمواصفات المطلوبة في وثيقة المناقصة، ولدية تقارير فحص من معمل ذهبان لعينات عدادات مقدمة لمناقصات أخرى من نفس الشركة المصنعة مضمونها أنها مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة من المؤسسة المشكو بها. وطلب في ختام شكواه من الهيئة وقف أي إجراءات وإلغاء قرار الإرساء لما فيه المصلحة العامة.

ثانيا: بعد استلام الشكوى، وجهت الهيئة مذكرة الى مدير عام كهرباء منطقة الحديدة برقم (1800) وتاريخ 2014/12/07م تضمنت التوجية بوقف إجراءات المناقصة والرد على الشكوى وموافاة الهيئة بأوليات المناقصة خلال سبعة أيام، وبناء عليه قامت الجهة بالرد على الهيئة بالمذكرة رقم (2032) بتاريخ 2014/12/10م و تضمنت أن أسباب استبعاد عطاء الشاكي ترجع الى التالي:

1. ملف الجهد للعداد غير مغلف وغير مطابق للمواصفات
2. المجنيتيك بيرنج غير معالج مما يؤدي إلى عدم توازن القرص
3. مقطع ملف التيار صغير
4. الغطاء العلوي لجسم العداد مثبت بعدد إثنين سكاريب وكانشة من الأعلى وبالتالي فهناك إمكانية لأدخال جسم إلى العداد وسهولة القلص وتعطيل القرص
5. بلد المنشأ غير مسجل في لوحة بيانات العداد
6. عطاء الشاكي يقل عن التكلفة التقديرية بنسبة 17٪
7. لم يقدم الشاكي أي كتالوجات
8. شهادة الفحص النوعي غير معمدة وغير مختومة
9. لم يصل أي تظلم من الشاكي خلال الفترة المحددة بالمراسلة.

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

أ- **الإجراءات المتبعة من قبل الجهة:**

1. قامت الجهة بإعلان في 2014/9/11م.
2. تم فتح المظاريف بتاريخ 2014/10/20م وبمشاركة (2) متقدمين حيث كان العطاء المقدم من مجد الكتريك للتجارة بمبلغ (190,950) دولار بعد التخفيض بنسبة 5٪ و العطاء المقدم من المحبشي للتجارة والوكالات (الشاكي) بمبلغ (175,000) دولار وفقا لمحضر فتح المظاريف.
3. قامت لجنة التحليل والتقييم باستبعاد العطاء المقدم من الشاكي في مرحلة التقييم الفني نتيجة لعدم مطابقته للمواصفات الفنية التي تم ذكرها في رد الجهة على الهيئة وتم تأهيل العطاء المقدم من مجد الكتريك للتجارة كونه مستوف لكافة الشروط والمتطلبات وأوصت اللجنة بإرساء المناقصة عليه بمبلغ (190,950) دولار.
4. قامت لجنة المناقصات بالجهة بتاريخ 2014/11/18م بإقرار نتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة على مجد الكتريك للتجارة كونه مستوف لكافة متطلبات الاستجابة والتأهيل والمواصفات الفنية والشروط المطلوبة في وثيقة المناقصة.
5. قامت الجهة بإخطار صاحب العطاء الفائز بتاريخ 2014/11/26م كما قامت بإخطار الشاكي بنتائج الإرساء بتاريخ 2014/11/27م
6. ذكرت الجهة بأن الشاكي لم يتقدم إليها بأي إعتراض.
7. قامت الجهة بالرد على الهيئة العليا بتاريخ 2014/12/10م.

ب- **إجراءات المكتب الفني للتحقق من العينات:**

نظرا لكون الشاكي تقدم إلى الهيئة في نفس الفترة بخصوص نفس العدادات المقدمة منه في عدة مناقصات فقد قامت الهيئة بالاستعانة بإستشاري للفصل في الخلاف بين الشاكي وكهرباء منطقة تعز بخصوص العدادات المقدمة منه كعينة في المناقصة رقم 2014/4م ومدى

مطابقتها للمواصفات الفنية المطلوب في وثيقة المناقصة حيث خلص التقرير المرفوع من الإستشاري إلى عدم تأهيل عينات الشاكي كون بعض أجزائها الداخلية (الرئيسية) غير مطابقة للمواصفات الفنية المطلوبة ورديئة الصنع وذلك بسبب وجود عدد من الملاحظات في الفحص الميكانيكي لعدادات الشاكي حول (ملف الجهد، ميزانيتي أقصى الأحمال والأحمال المتدنية، حوامل القرص "البيرنج العلوي والسفلي"، وجود نقص في أجزاء العينات المفككة) وبحسب ما هو مثبت في تقرير الاستشاري المهندس احمد قاسم المدحجي المرفق بملف الشكوى.

ج. ملاحظات المكتب الفني بالنسبة للشاكي:-

1. تم تقديم الشكوى في الفترة القانونية.
2. العطاء المقدم من الشاكي أقل العطاءات المقدمة للمناقصة سعرا وفقا لمحضر فتح المظاريف.

د- ملاحظات المكتب الفني بالنسبة للجهة:-

1. قامت لجنة المناقصات بإقرار نتائج التحليل والتقييم وإرساء المناقصة بتاريخ 2014/11/18م وقامت بإخطار الشاكي بتاريخ 2014/11/27م أي بعد (8) أيام من تاريخ صدور قرار لجنة المناقصات بالإرساء بالمخالفة لنص المادة (192) الفقرات (ب، د) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات التي تشير إلى وجوب إخطار كافة مقدمي العطاءات الآخرين باسم صاحب العطاء الفائز والمبلغ الذي تم الإرساء عليه خلال مدة لا تتجاوز يومي عمل من تاريخ اليوم التالي لصدور قرار لجنة المناقصات بالإرساء.
2. لوحظ في وثيقة المناقصة قصور في إعداد المواصفات الفنية للعدادات حيث ورد في مواصفات بعض أجزاء العدادات أن تكون ذات جودة عالية بدون الإشارة إلى كيفية تقييم الجودة ومعاييرها.

هـ- راي المكتب الفني:-

من خلال ما تقدم يرى المكتب الفني رفض الشكوى لصحة الأسس التي بنت عليها الجهة قرار استبعاد عطاء الشاكي في المرحلة الفنية وتأكيد الاستشاري على ذلك...الخ.

رابعا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، ولما كان الثابت من الاوراق ان العدادات المقدمة من الشاكي كعينة للعدادات المذكورة في عطائه غير مطابق للمواصفات الفنية المطلوب في وثيقة المناقصة ورديئة الصنع وفقا لما هو موضح في تقرير الاستشاري المدون آنفا، فان استبعاد العطاء المقدم من الشاكي يعد اجراء صائبا وموافقا للقانون،

ولذلك،

وإستنادا الى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن

الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات مايلي:

- رفض الشكوى لصحة الأسس التي بنت عليها الجهة قرار استبعاد عطاء الشاكي في المرحلة الفنية.
- تنبيه الجهة الى ضرورة اخذ الملاحظات المذكورة أعلاه بعين الاعتبار وضمان عدم تكرارها في المناقصات القادمة مع ضرورة تحديث وتوضيح المواصفات الفنية الخاصة بالعدادات وتلافي استخدام الالفاظ العامة التي لا يمكن تقديرها وتقييمها وبالأخص مواصفات (ملف الجهد، ميزانيتي الأحمال والاحمال المتدنية، حوامل القرص "البيرنج العلوي والسفلي") وذلك في المناقصات القادمة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات 15 ربيع الاول 1436 هجرية الموافق 6/1/2015 ميلادية.

الدكتور/ محمد أحمد ثابت عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	المهندس/عبدالحميد أحمد المتوكل عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
الأستاذ/ امين معروف الجند عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	الدكتور/ ياسين محمد الخراساني عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات و المزايدات